

## مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والخمسون

فيينا، 25-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

## اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

## تقرير من المدير العام

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تماشياً مع قراري المؤتمر العام م ع-15/ق-1 وم ع-16/ق-2، ووفقاً لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية 6/2016 والفقرة الفرعية (هـ) '1' من مقرر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-44/م-9.

## أولاً - لمحة عامة

- 1- لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتعرض لضغوط ناتجة عن أزمات متعددة، بما في ذلك النزاعات والحروب وتغير المناخ والآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، فاستمرار أوجه عدم المساواة، لا سيما في البنية التحتية الاقتصادية والمالية العالمية، يضع البلدان النامية في مواجهة تحديات مضاعفة، في حين أن الدعم الدولي لا يزال غير كافٍ.
- 2- ويؤكد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 أن العالم لا يزال بعيداً عن المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030. فنسبة الأهداف القابلة للقياس التي حققت تقدماً كافياً لا تتجاوز 17 في المائة فقط، ونصف الأهداف تقريباً ينحرف عن المسار المطلوب. و17 في المائة أخرى من هذه الأهداف تتراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015. وقد شهد التقدم المحرز إما ركوداً أو تراجعاً على عدة جبهات، على الرغم من إعادة تأكيد المجتمع الدولي على التزاماته.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



3- وتساهم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً لتقرير التنمية الصناعية لعام 2024 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تشير الأدلة عبر البلدان إلى وجود علاقة إيجابية بين التصنيع والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يشير إلى أن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ذو أهمية جوهرية في تحقيق خطة عام 2030. وبشكل عام، فالهدف 9 هو الذي غالباً ما يحتل المرتبة الأعلى من حيث الترابط مع الأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة.

4- وفيما يخص المجتمع الدولي، بما في ذلك اليونيدو، ستظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تمثل البوصلة خلال السنوات المتبقية من عقد العمل. ومع أن الاتجاه واضح، فما يدعو إليه الأمين العام هو إعادة الالتزام بوعود عام 2030 المتمثل في القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وعدم ترك أحد خلف الركب.

## ثانياً - المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي

5- استعرضت دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، التي عُقدت في تموز/يوليه 2024 تحت عنوان "تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة"، أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع) والهدف 13 (العمل المناخي) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وركزت مساهمة اليونيدو على استعراض الهدفين 2 و13، نظراً للروابط القوية الموجودة بين التصنيع وتحويل النظم الغذائية والعمل المناخي.

6- وفي الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024، قدم مجلس التنمية الصناعية مساهمته<sup>(1)</sup>، مؤكداً على الحاجة الملحة إلى تعزيز النظم الغذائية الزراعية المستدامة والقضاء التام على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للجميع؛ والنهوض بخفض انبعاثات الكربون والعمل المناخي في ميدان الصناعة؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وسلاسل الإمداد المستدامة والمرنة التي تشمل البلدان النامية. كما أكد المجلس الضوء على ضرورة وضع سياسات صناعية موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم هذه الجهود.

7- ويحدد الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 الإجراءات والمسارات التي تتماشى مع ولاية اليونيدو من أجل تحقيق خطة عام 2030. فمن أجل تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، يشدد الإعلان على ضرورة دعم التنوع الاقتصادي والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، فضلاً عن تعزيز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لديها. ومن أجل دعم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، يسلط الإعلان الضوء على أهمية إقامة نظم لإنتاج الأغذية الزراعية تكون أكثر كفاءة وشمولاً وممتعة واستدامة ودعم اندماج جميع البلدان في سلسلة الإمدادات الغذائية الزراعية على الصعيد العالمي. كما يؤكد على أهمية استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لضمان صحة المحيطات في إطار المنظومات الغذائية العالمية القادرة على الصمود. ودعماً للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، تشدد الوثيقة على الطابع المستعجل لتسريع العمل المناخي فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف وتوفير وسائل التنفيذ، للبلدان النامية، وخاصة وسائل التمويل. وبالنسبة للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، يدعو الإعلان إلى العمل على سد الفجوات الرقمية وإدراج جميع البلدان في الاقتصاد الرقمي، لا سيما من خلال تعزيز الاتصال على مستوى البنية التحتية الرقمية للبلدان النامية.

(1) <https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2024/Inputs%20UNIDO%202024.pdf>

8- وتبعا للدورة المتبعة ومدتها سنتان، ووفقا لقرار الجمعية العامة 180/77، قدمت اليونيدو التقرير الذي يقدمه المدير العام كل سنتين عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، الذي أحاله الأمين العام من خلال مذكرة (A/79/158) بغية إثراء مداوات اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) التابعة للجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والسبعين. ويلخص القسم الأول من التقرير الاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية الصناعية. أما القسم الثاني، فيركز على مستقبل التعاون في ميدان التنمية الصناعية في تسريع تنفيذ خطة عام 2030، لا سيما في مجالات القضاء على الفقر وتحويل النظم الغذائية؛ وسلاسل الإمداد والوظائف المستدامة؛ والطاقة النظيفة والعمل المناخي؛ والرقمنة والذكاء الاصطناعي؛ والسياسات الصناعية. ويشكل هذا التقرير أساسا للمناقشات في إطار البند 8 (ب) من جدول أعمال اللجنة الاقتصادية والمالية، التي ستقضي إلى مفاوضات بشأن قرار حول التعاون في ميدان التنمية الصناعية.

9- وقد عُقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024 بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة وباعتباره أحد الإجراءات الواردة في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وركز مؤتمر القمة، الذي تمحور حول موضوع "حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل"، على سد الفجوات في مجال الحوكمة العالمية وشهد اعتماد ميثاق المستقبل.

10- ويقدم ميثاق المستقبل مجموعة من الإجراءات التي ترمي إلى توجيه تعددية الأطراف نحو تحقيق مستقبل أفضل للناس ولكوكب الأرض، والكثير منها يتطابق مع ولاية اليونيدو. فعلى سبيل المثال، يسلط التقرير الضوء على ضرورة سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال توسيع نطاق الدعم الدولي للاستثمار في زيادة القدرات الإنتاجية والتصنيع المستدام والبنية التحتية والتحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية. ويتضمن الميثاق مرفقين: التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة.

11- وساهمت اليونيدو بفعالية في العملية التحضيرية للتعاهد الرقمي العالمي من خلال استضافة حوار حول التنمية في 26 كانون الثاني/يناير 2023، في فيينا، من أجل التفاعل مع الدول الأعضاء فيها بشأن هذه المسألة، ومن خلال تقديم مدخلات إلى الموجز السياسي الأولي للأمين العام بشأن التعاهد الرقمي العالمي. والأهم من ذلك أن اليونيدو كانت عضوا نشطا في فريق الأمم المتحدة الأساسي المعني بالتعاهد الرقمي العالمي واقترحت العديد من العناصر التي باتت مدرجة في إطار الهدف 2 من الاتفاق، "توسيع نطاق الشمول في الاقتصاد الرقمي ونطاق الاستفادة منه للجميع". وي طرح التعاهد الرقمي العالمي التزامات تتوافق مع البعد المتعلق بالتنمية الاقتصادية من ولاية اليونيدو، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التصنيع والرقمنة من أجل سد الفجوات بين البلدان وداخلها.

12- وفي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية التي اعتمدت خلال المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في أيار/مايو 2024 في أنتيغوا وبربودا، وفي الوثيقة الختامية التي ستعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر 2024 في بوتسوانا، يؤكد المجتمع الدولي على أهمية بناء القدرات الإنتاجية المحلية وتنويع الاقتصادات من أجل بناء القدرة على الصمود، مما يؤكد من جديد أهمية عمل اليونيدو.

13- وبدعوة من رئيس الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، أصبحت اليونيدو عضواً في مجلس المستشارين المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما أدى إلى إسماع صوت المنظمة بشكل أقوى في إطار المناقشات والتوصيات التي تناولت كيفية تسريع وتيرة التنمية المستدامة لهذه المجموعات من البلدان الضعيفة.

14- وواصلت اليونيدو قيادة تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا من خلال اتباع نهج موجه نحو إيجاد الحلول، وهو ما عرض خلال فعالية رفيعة المستوى عقدت على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجمعية

العامية. وخلال هذه الفعالية، سلطت المنظمة الضوء على الإجراءات وفرص التنفيذ الملموسة المنبثقة عن ميثاق المستقبل بالنسبة لأفريقيا، مع التركيز على الابتكارات والاستثمارات اللازمة.

## ثالثاً - دعم التقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

15- يؤكد تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 الصادر عن اليونيدو بعنوان "تحويل التحديات إلى حلول مستدامة: العصر الجديد للسياسة الصناعية"، على الدور الحاسم للصناعة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والابتكار وإيجاد فرص العمل، ويدعو إلى حقبة جديدة من السياسات الصناعية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16- وفي إطار تفاعل اليونيدو داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتماشياً مع أولوياتها المواضيعية، فهي تدعم إنشاء التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، في إطار رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين في عام 2024. وبصفة اليونيدو عضواً مؤسساً في التحالف العالمي، فقد ساهمت، بالشراكة مع باقي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في إعداد واعتماد الوثائق التأسيسية لتنفيذه. وفيما يتصل بهذا الجهد وأولوياته المواضيعية، تشارك اليونيدو في تنظيم مؤتمر "عالم خال من الجوع" الذي سيعقد في الفترة من 5 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا.

17- وتواصل اليونيدو معالجة القضايا الناشئة مثل المعادن الحرجة والذكاء الاصطناعي والهيدروجين الأخضر، فضلاً عن تعزيز تنفيذ برامجها في إطار مختلف أولوياتها، بما يشمل تنفيذها على المستوى المعياري. فعلى سبيل المثال، يقدم مجلس المهندسين المعني بالتحول في مجال الطاقة، الذي تشترك اليونيدو في رئاسته والذي أنشئ باعتباره مجلساً مستقلاً يقدم المشورة للأمين العام، مشورة يقدمها مهندسون خبراء من أجل تيسير الانتقال الطاقوي العالمي، بما يتماشى مع اتفاق باريس وأهداف وصول الجميع إلى الطاقة.

18- وتتمحور رؤية الأمين العام "الأمم المتحدة 2.0"، بشأن منظومة محدثة للأمم المتحدة بهدف تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حول خماسية التغير من أجل بناء القدرات في مجالات علم السلوك والبيانات والخبرة الرقمية والرؤية الاستراتيجية والابتكار. وتهدف اليونيدو إلى الدفع بعجلة تنفيذ هذه الرؤية من خلال مختبر الابتكار التابع لها، الذي يوجد عمله في نقطة تلاقي مجالات ومواضيع تحليل البيانات والتصميم والتكنولوجيا وريادة الأعمال والأثر الاجتماعي.

19- وتشارك اليونيدو بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إشبيلية بإسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، مع تسليط الضوء على التصنيع الشامل للجميع والمستدام باعتباره محركاً رئيسياً للتنوع الاقتصادي وإضافة القيمة وإيجاد فرص العمل، كما هو مكرس في خطة عمل أديس أبابا، وتماشياً مع النتائج الأخيرة لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

## رابعاً - الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذها

20- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

21- ولعل المجلس يود أيضاً أن ينظر في اعتماد قرار في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام من أجل إعطاء الأولوية للإجراءات الرامية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة في السنوات الأخيرة من خطة عام 2030.